«الاسكانية» بحثت مستجدات المشاريع

فيصل الكندري: توفير خدمات المناطق الجديدة يتم وفق المخطط تحت رقابة نيابية

ناقشت لجنة شؤون الإسكان في اجتماعها أمس مستجدات المشاريع التي تم توقيع عقودها خلال الفترة السابقة بحضور وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الخدمات ياسر أبل ومدير عام بنك الائتمان.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح بمجلس الأمة إن توفير الخدمات في المناطق الجديدة تسير وفق جدولها الزمني تحت مراقبة اللجنة، مؤكدا أن الحكومة تقوم بتنفيذ خدمات تلك المناطق من دون تقصير حتى الآن.

وأضاف الكندري انه في موازاة ذلك بدأت مؤسسة الرعاية السكنية فعليا بتنفيذ مخططات المشاريع المستقبلية، موضحا انهم في سباق مع الزمن لحل هذه القضية وأنهم بحاجة إلى دعم أعضاء مجلس الأمة في هذا الجانب.

وبين ان القضية الإسكانية تحتاج الى مزيد من القوانين والمتابعة، وان كل المعنيين بهذه القضية من مسؤولين مهتمون بعدم خذلان ابناء الشعب الكويتي.

وأكد الكندري أهمية الدور النيابي لإيجاد الحلول الجذرية للقضية الإسكانية، معربا عن شكره في هذا الصدد لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على متابعته الحثيثة واهتمامه الدائم بتطورات هذه القضية.

وقال إن السلطتين تسير وفق الاستراتيجية التي وضعت لحل هذه القضية وإسعاد ابناء الشعب، لافتا انه منذ 2013 تعهد هو وأعضاء البرلمان بالتعاون مع الحكومة لإنهاء هذا الملف. وأضاف أن ما تم على أرض الواقع يؤكد اننا نسير في طريق الحل وتكريس العمل لتحقيق ذلك وفق المادة 50 من الدستور، مشيرا إلى انه استمرارا لهذا النجاح فقد تم توزيع (غرب عبد الله المبارك) وسيتم تشييد (جنوب عبد الله المبارك)، والتوصل الى آلية تنفيذ وتوزيع القسائم في الوقت نفسه عكس ما كان عليه في السابق.

جانب من اجتماع اللجنة

«وفد الصداقة الثانية» بحث ورئيسة البرلمان الهولندي سبل تطوير العمل المشترك

الوفد مع رئيسة مجلس النواب الهولندي

التقى وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثانية برئاسة النائب شعيب المويزري أمس رئيسة مجلس النواب الهولندي خديجة عريب وذلك في مبنى مجلس النواب الهولندي.

وحضر اللقاء أعضاء الوفد النواب أسامة الشاهين وسعود الشويعر وماجد المطيري وعبدالوهاب البابطين وسفير دولة الكويت لدى هولندا شملان الرومي.

وبحث الوفد خلال اللقاء سبل تطوير العمل البرلماني المشترك وتبادل الخبرات بين الجانبين في شتى المجالات في ظل ما يربط البلدين من علاقات وطيدة ومتينة وتاريخية.

كما تطرق الجانبان إلى القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والنشاطات التي من شأنها تهديد أمن واستقرار المجتمعات.

وسلم رئيس الوفد شعيب المويزري في ختام اللقاء خديجة عريب دعوة رسمية لزيارة الكويت موجهة من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم حيث أعربت عريب عن تطلعها إلى تلبية هذه الدعوة في أقرب فرصة ممكنة دفعًا للعمل البرلماني المشترك بين المؤسستين التشريعيتين إلى آفاق أرحب.

واختتم اللقاء بتبادل الهدايا التذكارية بين وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثانية ورئيسة مجلس النواب الهولندي.

العربيد: لا يمكن التأثير على قناعاتي ورسالتي النيابية بـ«الاستثنائي»

أحمد الفضل: لن أتقاضى معاشاً استثنائياً حتى تمنح الفئات المظلومة حقوقها

أعلن النائب أحمد الفضل رفضه المعاش الاستثنائي الذي وافق مجلس الوزراء على منحه إياه في اجتماعه الأخير في الوقت الحالي، ولحين منح الفئات المظلومة من الشعب الكويتي حقوقهم المماثلة.

وأضاف الفضل في تصريح صحافي، ان بيان الأمين العام للمجلس اوضح أن الموضوع قديم، وانا لن أفاجئكم الآن بالأسماء التي استفادت منه منذ ٩٢ حتى آخر مجلس لأنه بالنهاية من وضع هذا الأمر هم القانونيون بسبب اختلاف سنوات الخدمة فيما بين النواب.

وقال الفضل "على سبيل المثال النائب خلف دميثير صاحب سنوات خدمة طويلة، فإذا خرجنا من الخدمة معا وتقاعدنا لا يكون هناك تفاوت، بحيث لا أحصل أنا على شيء وهو يحصل على التامينات الاجتماعية كاملة".

وأوضح انه لذلك جاءت فكرة منح النواب الراتب الاستثنائي حتى يتم احتساب نسبة الفائدة، وبالتالي إذا خرج النائب يحصل على التامينات بالتساوي مع اصحاب الخدمة الأطول، وهذا القانون لسنا نحن من وضعناه وليس لنا علاقة بالموضوع.

من جانبه أعلن النائب فراج زين العربيد عن انه اقسم على احترام الدستور وصيانة مبادئه عند أدائه القسم النيابي في التاسع من مايو الماضي ولن يحيد عن البر بقسمه، وانه لم يعلم عن قضية الراتب الاستثنائي للعديد من النواب والذي اثيرت قضيته أخيرا.

وقال العربيد في تصريح صحافي إن الشعب الكويتي كافة يعلم أن الله سبحانه وتعالى تفضل علي بكثير من النعم، ومن بينها الوضع المالي، ولايظن أحد بان التأثير على قناعاتي ورسالتي النيابية يمكن أن تشتري براتب استثنائي مقداره الفا دينار، ومن يعتقد ذلك فإنه بلا بصر ولابصيرة.

أحمد الفضل

فراج العربيد

واضاف العربيد "إذا كان ابناء دائرتي الكرام يزعجهم هذا الأمر كما أزعجني بعد معرفة تفاصيله اليوم - وإدراج اسمي مع زملائي النواب الكرام في هذا الموضوع وهو ما يسمى "راتب تقاعدي استثنائي" فإني على استعداد لرفض هذا الراتب، بل والاستغناء عن راتب النواب الأصلي إكراماً لهم، ولست بحاجة له حتى يتم الغمز واللمز ضدي وضد زملائي الذين تم التشويش علينا بسبب هذا الموضوع".

وختم العربيد تصريحه قائلا يقول الحق تعالى "يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين" ،متسائلا أين كان من نشر هذا الخبر ومن تداوله منذ عام 92 حتى يتبناه الآن عندما تم إقراره في ذلك العام، مجددا التأكيد انه لايعلم مطلقا عن هذا الأمر لا قبل دخوله المجلس ولا بعد وصوله إلى قاعة عبدالله السالم قبل خمسة أشهر.

..و«السادسة» بحث التعاون البرلماني مع الجانب السويسري

وفد «السادسة» مع المسؤولين السويسريين

أكد رئيس وفد الصداقة البرلمانية السادسة النائب عسكر العنزي أمس أن اهتمام البرلمانيين السويسريين بتوسيع آفاق التعاون مع البرلمان الكويتي وفتح مجالات جديدة للتعاون بين الطرفين يعكسان المكانة التي تحظى بها دولة الكويت لدى الدوائر البرلمانية السويسرية.

وأضاف العنزي في تصريح لـ (كونا) أن اجتماع الوفد والمسؤولين السويسريين كان مثمرا للغاية إذ تناول كيفية الاستفادة من الخبرة السويسرية في التعليم المهني التقني وفتح مجالات أمام الباحثين الكويتيين للالتحاق بالجامعات السويسرية.

ودعا إلى تعزيز المشاركة السويسرية في مشروعات التنمية الكويتية لاسيما أن الكويت لديها آفاق استثمارية واعدة في مشروعات ضخمة كما تقدم ضمانات لحماية الاستثمارات الأجنبية.

وأوضح العنزي ان الحفاوة التي قوبل بها وفد الصداقة البرلمانية من البرلمانيين السويسريين واستعدادهم لفتح آفاق جديدة للتعاون المشترك سيفتحان صفحة جديدة من العلاقات الثنائية والتي سوف تنعكس بلاشك إيجابًا على الكويتيين وأيضا على الجانب السويسري.

من جهتهم أعرب برلمانيون سويسريين عن الرغبة في توسيع إطار التعاون بين سويسرا والكويت ليشمل مجالات أخرى إلى جانب المجال البرلماني.

وقال البرلمانيون خلال اجتماعاتهم ووفد مجموعة الصداقة البرلمانية السادسة إن «ما بين البرلمانين والشعبين الصديقين من تفاهم وقواسم مشتركة يشجع على فتح آفاق جديدة في مجالات مختلفة مثل الاستثمارات والثقافة والتعليم والبحث العلمي».

وقالت النائبة البرلمانية كريستا فالتر إنها تدعم تماما الأفكار والمقترحات الرامية إلى تعزيز العلاقة على الصعد البرلمانية والاقتصادية والثقافية بما في ذلك أيضا تشجيع الحركة السياحية الكويتية إلى سويسرا.

وأضافت أنها سوف تدرس سبل تسهيل الخدمات السياحية المقدمة إلى الكويتيين تقديرا لاهتمامهم بزيارة سويسرا.

من جانبه قال النائب السويسري توماس اشي في حديثه مع الوفد إلى وجود اهتمام سويسري بتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع حجم الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين بشكل ثنائي وأيضا عبر آليات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (افتا) والتي تضم كلا من سويسرا وإمارة ليختنشتاين والنرويج وأيسلندا.

وأعرب اشي عن تطلعه إلى دور كويتي لتسهيل التعامل بتلك الاتفاقية مع بقية دول مجلس التعاون.

وفي السياق نفسه أعرب النائب السويسري غيوم بارازون عن بالغ تقديره للمكانة التي تحظى بها سويسرا بشكل عام ومدينة جنيف بصفة خاصة لدى الكويتيين من خلال زيارة أعداد السائحين الكويتيين الذين يحرصون على زيارة جنيف.

عبد الكريم الكندري يسأل الفارس عن الإجراءات تجاه من أدين بالسرقة العلمية و تزوير البحوث

أعلن النائب د. عبد الكريم الكندري عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس عن إجراءات جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي بشان السرقات العلمية وتزوير البحوث.

وجاء في نص السؤال، قام مجلس الأمة بتكليف اللجنة التعليمية بالتحقيق في الشهادات المزورة التي انتشرت أخيراً في البلاد خصوصاً في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لما لهذه الظاهرة الدخيلة من خطر كبير على المؤسسات التعليمية.

ولا يخفى عليكم أن هناك ما يعادل هذه القضية خطورة وهي السرقات العلمية وانتهاكات لحقوق الملكية الفكرية للمؤلفات، فإن كان تزوير الشهادة يصنع لنا أكاديميا مزوراً فسرقة الابحاث تصنع لنا أكاديميا لصا ولا فرق بين الاثنين في شيء وكلاهما سينعكس اداؤه على جودة التعليم وعلى المال العام فالأول ينال وظيفة من دون وجه حق والآخر ينال ترقية ومنصبا من دون وجه حق، لذا يرجى افادتي بالآتي:

1- كم هو عدد الحالات التي تمت ادانتها بالسرقة العلمية أو تزوير البحوث في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟

2- ما الاجراءات التي اتخذتها جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع من أدين بالسرقة العلمية أو تزوير بحوث؟

3- هل هناك شكاوى قدمت ضد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تتهمهم بالسرقة العلمية أو تزوير البحوث؟ وماذا كان مصير هذه الشكاوى إن وجدت؟ وما الاجراءات التي اتخذت في حق المدانين بها؟

4- هل تنبه جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مؤسسات الدولة عن أي إدانة تخل بشرف المهنة (سرقة أبحاث أو تزوير) لعضو هيئة التدريس يستعان به من هذه المؤسسات؟

5- جرت العادة أن تشكل لجان التحقيق بالسرقات العلمية والتزوير بالأبحاث من أعضاء خارج الكليات التي يتم بها اكتشاف الحالات للابتعاد عن تضارب المصالح، فهل شكلت لجان تحقيق من أعضاء من نفس الكليات؟ وماذا كانت نتيجة التحقيق؟ وكم عدد الحالات التي تم حفظ الإدانة بها؟

6- هل قام وزير التربية بحفظ قرارات بإدانة بعض أعضاء هيئة التدريس؟ إذا كانت الاجابة بنعم، فما سبب الحفظ مع تزويدي بصورة من القرار والأسباب؟

7- بالرجاء تزويدي بقرارات اللجان التي حققت بالسرقات العلمية في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي

عيسى الكندري: تعيين رئيس تنفيذي أجنبي لشركة «إيكويت» سيحرج وزير النفط سياسيا

عيسى الكندري

أبدى نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري رفضه قرار تعيين رئيس تنفيذي اجنبي لشركة «ايكويت»، معتبرا ان هذا القرار سيحرج وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق سياسيا.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن المرزوق لم يمتثل للمطالبات النيابية وتحذيرات الخبراء النفطيين من مغبة هذا التعيين والآثار السلبية التي سيخلفها على القطاع النفطي.

واستغرب تعيين أحد المنتسبين لشركة (داو) رئيسا تنفيذيا لشركة (ايكويت) خصوصا ان لدى (داو) تجارب سيئة مع الكويت وغرامات مليارية دفعت من قوت اهل الكويت لهذه الشركة، موضحا ان هذا القرار سيجعل المرزوق في مواجهة سياسية مع نواب مجلس الامة.

وأكد انه كانت هناك رغبة وتوصية من القطاع الخاص المحلي المتمم لأغلبية مجلس ادارة الشركة تقضي بضرورة تعيين أحد الكوادر الوطنية في هذا المنصب ورفض تعيين الأجنبي، معتبرا انه كان من الاجدر أن تدار الشركة من قبل كوادر محلية فهي الأقدر على تطوير الشركة وتنمية هذا المورد النفطي وتلك الثروة الوطنية.

وأكد الكندري تميز الكوادر الوطنية والدليل هو ما حققه الكويتيون من نجاحات متقطعة النظير وانجازات استمرت على مدى 17 عاما وساهمت في تطوير الشركة ومقدراتها وأصبحت في مصاف الشركات العالمية.

ثمن لـ«هيئة الغذاء» دورها بالكشف عن أسماء تجار المواد الغذائية الفاسدة

ماجد المطيري يسأل عن عدد الحوادث الناتجة عن انهيار أو احتراق مبان حكومية

أعلن النائب ماجد المطيري عن توجيهه سؤالا إلى وزير الأشغال العامة م. عبد الرحمن المطوع جاء فيه الآتي:

نظرا لتكرار حوادث انهيار واحتراق مبان حكومية قائمة أو ما تزال قيد الإنشاء وما ترتب عليها من تعريض حياة المواطنين والمقيمين للخطر وما نجم عنها من إضرار بالمال العام.

وسأل المطيري عن الآتي:

1- كم عدد الحالات والحوادث التي تم رصدها لانهيار أو احتراق مبان حكومية سواء منها القائمة أو قيد الإنشاء منذ عام 2000 حتى الآن؟

2- ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه هذه الحوادث؟ وهل شكلت لجان خاصة للتحقيق في ذلك؟

3- وهل هي لجان من داخل الوزارة أم من خارجها؟ أرجو تزويدي بأسماء أعضائها وما توصلت إليه من نتائج وتقارير.

4- أرجو تزويدي بالخسائر البشرية والمادية لمثل هذه الحوادث ومقدار ما تحملته الوزارة من تعويضات.

ماجد المطيري

على صعيد منفصل ثمن النائب ماجد المطيري توجه الهيئة العامة للغذاء والتغذية للكشف عن أسماء تجار المواد الغذائية الفاسدة والشركات التابعة لهم، مؤكدا أنها خطوة جادة وفي الاتجاه الصحيح للحد من حالات الغش الغذائي التي لها تأثير مباشر على صحة البشر.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن اجراءات الهيئة ستكون رادعة لمن تسول له نفسه العبث في حياة البشر خصوصا أن تلك الاجراءات ستكون وفق قانون إنشاء هيئة التغذية.

وأكد أن قانون هيئة التغذية عالج حالات الغش، داعيا إلى الكشف عن أسماء المخالفين من تجار المواد الغذائية فور صدور لائحة الرقابة الغذائية والمقرر في الأول من ديسمبر المقبل نشر أسماء المخالفين بعد صدور أحكام ضدهم.

وثمن قرار نقل مراكز الأغذية واختصاصاتها وإدارات التفتيش من البلدية ووزارة التجارة إلى الهيئة العامة للغذاء لمنحها الخصوصية والجدية في التفتيش ولتكون الهيئة الجهة الحكومية الوحيدة المختصة والمخول لها التفتيش في المخالفات الغذائية.

وطالب المطيري في ختام تصريحه مجلس الخدمة المدنية باستعجال اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة.